

تقرير الأمين العام المقدم إلى الدورة الثانية للمؤتمر العام السابع

اللجنة العامة عقدت (45) اجتماعاً بين دورتي المؤتمر العام السابع أقرت فيها موجهات نشاط المؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم.. لقد حقق المؤتمر الشعبي العام خلال فترتي الانعقاد للمؤتمر العام السابع جملة من النجاحات والإنجازات الملموسة في مختلف المجالات التنموية في سياق تنفيذ البرامج السياسية والانتخابية للمؤتمر الشعبي العام. وذلك بفعل تبني وإنجاز عدد كبير ومتنوع من السياسات والإجراءات والبرامج الهادفة إلى تحسين الأداء وتحفيز النمو الاقتصادي، وتحديث البنية العامة للدولة ومواصلة الإصلاحات الوطنية بجوانبها وأبعادها المختلفة، وتجسيد سياسات وأهداف خطط التنمية.

إن هذه النجاحات ما كان لها أن تتحقق بهذا القدر الكبير لولا توافر الإرادة السياسية الكاملة، والدعم والإسناد المتواصل، والرعاية الدؤوبة، والمتابعة الحثيثة من قبل القيادة السياسية والتنظيمية ممثلة بفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح - حفظه الله - وعلى امتداد كافة تكوينات وهيئات المؤتمر الشعبي العام بالإضافة إلى تضامر الجهود، وتكامل القدرات والإمكانات، وامتلاك الجدية والمصداقية وروح المسؤولية الوطنية لدى المؤتمر وحكومته.

لقد شكل الدور القيادي النشط لقيادات المؤتمر على مستوى كافة التكوينات القيادية بدءاً باللجنة الدائمة الرئيسية والمحلية واللجنة العامة والأمانة العامة ومروراً بقيادة فروع المحافظات والمديريات والدوائر مبعث فخراً بالنجاحات التي تحققت على درب اللامركزية التنظيمية، إذ إن اجتماعات اللجان الدائمة المحلية في المحافظات وانعقاد المؤتمرات الفرعية في المديريات والدوائر والتي أفضت بنتائجها وتوصياتها إلى مؤتمرها هذا شكلت حالة متقدمة في الحياة التنظيمية الداخلية للمؤتمر.

فخامة الأخ الرئيس.. الأخوة والأخوات:

تكتسب هذه الدورة أهمية خاصة من حيث تزامن انعقادها مع ذكرى السابع والعشرين من إبريل يوم الديمقراطية اليمنية، والذي يمثل نقلة نوعية في حياتنا السياسية. كما أن انعقاد هذه الدورة في شهر مايو يجسد لنا الإنجاز الأزوع في المسيرة الوطنية، وهو تحقيق أمل وحلم شعبنا في إعادة تحقيق وحدته المباركة، واستعادة بنيانه الواحد بقيادتك الفذة وإرادتك الصادقة والمخلصة، وذلك في الثاني والعشرين من مايو المجيد شهر الوحدة اليمنية المباركة والراسخة رسوخ الجبال، والتي كانت حلماً فغدت حقيقة، جسدت الإرادة الوطنية التاريخية الكبرى التي ظلت تراود اليمنيين في فترات ترفهم الطويلة التي كرسها الحكم الأممي، والاستعماري.

ينعقد مؤتمراً هذا في ظل متغيرات دولية وإقليمية من حولنا قد ألفت بظلالها على الجميع، وهي متغيرات كانت وما زالت القيادة السياسية وحكومة المؤتمر الشعبي العام على وعي تام في التعاطي الحكيم معها، واضعة الروى والبرامج والخطط الكفيلة بتجاوزها، وهي تحديات فرضها الوضع الدولي اقتصادياً وسياسياً وأمنياً.

وقد حفلت الفترة الماضية بجملة من الأنشطة السياسية والتنظيمية والإعلامية والفكرية والثقافية والاقتصادية قامت بها التكوينات القيادية والقاعدية لمؤتمرها الشعبي العام على الصعيد الداخلي والخارجي في ظل رعاية فخامتكم، ويعد ما أنجز على الصعيد التنظيمي والتشريعي والتنفيذي تجسيدا لبرنامج العمل السياسي للمؤتمر الشعبي العام وبرنامج فخامة الأخ رئيس الجمهورية الذي حاز به ثقة الشعب، فضلاً عن مسار الخطط والاستراتيجيات الوطنية التنموية، وذلك من خلال جهود حكومة المؤتمر في النهوض بالتنمية الشاملة، وتحقيق الأهداف المنشودة والمتضاربة مع جهود المؤتمريين وسائر أبناء الشعب اليمني.

وعلى صعيد النشاط التنظيمي لجميع تكوينات المؤتمر القيادية والقاعدية خلال فترة ما بين دورتي الانعقاد عقدت اللجنة الدائمة دورتها الأولى في 18 ديسمبر 2005، ودورتها الثانية في 12 نوفمبر 2008، و25-26 أغسطس 2007، ودورتها الاستثنائية في 12 نوفمبر 2008، واتخذت القرارات التنظيمية اللازمة، وفقاً لقرارات وتوجيهات وتوصيات المؤتمر العام السابع المنعقد في مدينة عدن الباسلة في 15-17 ديسمبر 2006، ومسترسدة بقرارات المؤتمر العام السابع في دورته الاستثنائية المنعقدة في 24-21 يونيو 2006 في العاصمة صنعاء، والذي وقف أمام اختيار مرشح المؤتمر الشعبي العام للانتخابات الرئاسية في 26 سبتمبر 2006، حيث أقر المؤتمر ترشيح الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام مرشحاً للمؤتمر في الانتخابات الرئاسية.

وكانت اللجنة العامة قد عقدت (45) اجتماعاً بين دورتي المؤتمر العام السابع، أقرت خلالها موجهات الخطط السنوية لنشاط المؤتمر والموازنة السنوية له، واتخذت القرارات بالتعيينات في نطاق الأمانة العامة، كما اتخذت القرارات في مجال تنشيط فروع المؤتمر بأمانة العاصمة والمحافظات، وبرامج النزول الميداني لأعضاء اللجنة العامة والأمانة العامة إلى فروع المؤتمر بأمانة العاصمة والمحافظات، والجامعات، والدوائر والمديريات، وإقرار برامج دورات اللجان الدائمة المحلية في الفروع، وإقرار السياسات العامة للعمل التنظيمي والسياسي والإعلامي والجماهيري.

وعلى مستوى نشاط الأمانة العامة خلال الفترة ما بين دورتي الانعقاد عقدت الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام اجتماعاتها الدورية، وأقرت فيها الخطط والبرامج السنوية، وموجهات الخطط والبرامج التنفيذية للقطاعات والدوائر والفروع المؤتمر بأمانة العاصمة والمحافظات والجامعات، وأقرت الموازنة السنوية لها، وعملت على تفعيل النشاط التنظيمي، والتأهيل والإعداد للاجتماعات الدورية للجان الدائمة المحلية، ووقفت الأمانة العامة أمام المعالجات الاقتصادية والإصلاحات السياسية والإدارية، وتقييم الجهود التنموية المبذولة، وعملت من أجل الحد من ارتفاع الأسعار والاستغلال غير المشروع لحاجة المواطنين.

وفيما يتعلق بالنشاط الجماهيري عمل المؤتمر الشعبي العام على رعاية ودعم المنظمات الجماهيرية، المتمثلة بالاتحادات والنقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدني، وشجع كافة الشرائح وفئات المجتمع العاملة على الانتماء إليها، وممارسة حقوقهم وواجباتهم المهنية فيها، وساهم المؤتمر في تعزيز وتفعيل دورها في التنمية الاقتصادية، وفي بناء المجتمع المدني الحديث، وحرص المؤتمر على توثيق علاقاته بهيئاتها، وحضوره الفاعل في مكوناتها على أسس مهنية تخدم المجالات، التي تمثلها هذه الكيانات المهنية والإبداعية، وسعى للحفاظ على وحدة الكيان النقابي الواحد للمهنة الواحدة، وتعزيز وتطوير الأداء المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني مع مراعاة توجهات القيادة السياسية للمؤتمر في إشراك المرأة، وتعزيز دورها في مختلف الهياكل والتكوينات لتلك المنظمات، كل ذلك ترك أثر إيجابياً في هذه المنظمات، ودفع بنشاطها خطوات نحو تحقيق أهدافها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

يشكل الشباب النسبة الأكبر في عدد السكان وبهم يعد المجتمع اليمني فتياً، وتحمل هذه الشريحة المهمة أحمال وآفاق المستقبل الرحبة، ذلك أن الشباب هم أداة التنمية وغايتها، وتأثيرهم في المجتمع ومناشط الحياة المختلفة كبير وفعال.

لقد شهدت الحركة الشبابية نقلة نوعية، وحظيت باهتمام منقطع النظير في ظل رعاية كريمة من فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح، إيماناً منه بأن الشباب يمثلون عماد الأمة، ودعائم نهضتها، وبهم تبني الأمم أمجادها، وبغرائهم ترتقي الشعوب إلى أوج العلاء، فهم نصف الحاضر وكل المستقبل.

ويعمل المؤتمر الشعبي العام على وضع الدراسات والبحوث المرورية والإستراتيجية حول لورة اتجاهات الشباب، وبناء قيمهم المادية والروحية والجسمانية والعقلية وتكوينهم المعرفي والعلمي، وإشراكهم في المسؤوليات الوطنية، وصلل أدوارهم في بناء الوطن حاضراً ومستقبلاً، وتفهم حاجاتهم

وأولوياتهم، وسبل تحقيق أحلامهم وطموحاتهم. ويعتبر مشروع إسكان الشباب الذي تبناه فخامة الأخ الرئيس والجاري تنفيذه في معظم محافظات الجمهورية إنجازاً عملاقاً يضاف إلى منجزات التنمية الاقتصادية الهادفة إلى تحسين وضع الشباب المعيشي، لتهيئة مناخات بيئية متنازلة تساعد في تفتق طاقاتهم الإبداعية القادرة على المساهمة في صنع مستقبل مشرق لبلادنا.

لقد عمل المؤتمر على توسيع قاعدة الأنشطة الشبابية كماً ونوعاً، وإقامة المؤتمرات والمخيمات والملتقيات الشبابية، وإقامة مشاريع إنتاجية شبابية زراعية، وصناعية، وحرفية تجارية، وسمكية، وتوفير التموليات للمشاريع الشبابية الصغيرة بشروط ميسرة، وتقديم الرعاية الصحية والاجتماعية الجيدة والمجانبة للشباب، والعمل على تنسيق وتكامل جهود الهيئات والقطاعات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني، ورفع أدائها لتنمية الشباب.

وعلى صعيد النشاط السياسي والعلاقات الخارجية:

تابع المؤتمر الشعبي العام التطورات السياسية والمتغيرات على المستوى العالمي والإقليمي والوطني، وتعاطى مع انعكاساتها وتطوراتها بمسؤولية وطنية، اتسمت بالحرص على المصلحة الوطنية العليا، والحفاظ على مكاسب الثورة، والوحدة، والديمقراطية، وحماية الأمن والسلام الاجتماعي. وعلى صعيد التطورات السياسية الوطنية وفي ظل القيادة الحكيمة لفخامتكم -حفظكم الله- عمل المؤتمر الشعبي العام على تعزيز البناء المؤسسي للدولة، وتبني الإصلاحات السياسية والاقتصادية والإدارية، ومن ذلك إنشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، ولجنة مستقلة علياً للمناقصات والمزادات، وعمل على توسيع قاعدة المشاركة الشعبية، والتعددية الحزبية، وحرية الصحافة والتعبير عن الرأي، والانفتاح على المجتمع المدني بكافة مكوناته ومنظماتها، كما عمل على ترسيخ تقاليد التجربة الديمقراطية، وجعل المشاركة الفعلية للشعب منجسدة محلياً من خلال تجربة السلطة المحلية، التي توجت بانتخاب محافظي المحافظات على طريق الحكم المحلي واسع الصلاحيات، لتستكمل بذلك حلقات المشاركة الشعبية في التنمية والبناء، وتتعرز بذلك المنظومة الديمقراطية في بلادنا.

لقد حققت الانتخابات الرئاسية 20 سبتمبر 2006 إضافة نوعية إلى تجربة البناء السياسي من خلال إجراءاتها، وحرية التنافس بين مرشحيها، والشفافية الإعلامية المصاحبة لها، والحملة الدعائية والمهرجانات الانتخابية، واعتبرت سابقة ديمقراطية على مستوى المنطقة العربية، شهدت بنزاهتها المنظمات المحلية والعربية والعالمية المعنية بالديمقراطية، وهي الانتخابات التي جدد الشعب فيها ولاه لحامي الركب، وقائد المسيرة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح مرشح المؤتمر الشعبي العام، وكان فوزه بأغلبية ساحقة في أصوات الناخبين، مؤشراً على شعبيته وقربه من المواطنين وتفهمهم به.

وعلى مستوى الحوارات السياسية مع الأحزاب في الساحة الوطنية أطلق المؤتمر الشعبي العام مبادراته المتتالية، لتفعيل الحوار الوطني والسياسي، تحقيقاً للمصلحة العليا للبلاد، واحتضن المؤتمر حوارات جادة للوصول إلى تفاهات تعزز جبهة العمل الوطني الديمقراطي، وكان من نتاج ذلك، التوقيع مع أحزاب اللقاء المشترك على اتفاق المبادئ في يونيو 2006، وهو الاتفاق الذي



هياً لمشاركة فاعلة في الانتخابات الرئاسية، والمحلية في سبتمبر 2006، وحدد ضوابط وإجراءات الانتخابات.

واستمر الحوار فيما بعد الانتخابات الرئاسية من أجل تطوير العملية الديمقراطية، وتم التوقيع مع أحزاب اللقاء المشترك على وثيقة قضائية وضوابط وضمائم الحوار في يوليو 2007، وظل المؤتمر ملتزماً بكل الاتفاقات السابقة، ومتمسكاً بما تم الاتفاق عليه من قضايا وإجراءات انتخابية.

وبعد أن تنصلت أحزاب اللقاء المشترك عن التزاماتها في أغسطس 2008، اعتمدت أغلبية مجلس النواب آنذاك قانون الانتخابات النافذ، وتم إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات على ضوء ذلك القانون، إلا أن المشترك امتنع عن تسمية ممثليه فيها، ما جعل اللجنة تسير أعمالها بأغلبية الأعضاء، وتمضي قدماً في الإجراءات الانتخابية، وفق المواعيد القانونية، ومن ذلك إنجاز عملية القيد والتسجيل التي أعلنت أحزاب اللقاء المشترك مقاطعتها لها أيضاً. لكنهم أخطئوا فيما عرف عنكم من حكمة وتسامح وبعد نظر، إنهم أخطئوا ثانية عودة الجميع إلى مائدة الحوار، لأن في ذلك مصلحة وطنية عليا، فدعوتهم المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك، للجلوس من جديد إلى طاولة الحوار، من أجل إجراء انتخابات أكثر تعددية، بما يكسب العملية الديمقراطية حيوية التنافس والمشاركة من جميع الأطراف، والعمل الجاد على الخروج من حالة التباين في المواقف في ظل ظروف عالمية وإقليمية غير مواتية.

وهو في هذه المرحلة تتحضر الحوار على اتفاق مهم بين فقاء الحياة السياسية، وهو الاتفاق الذي عرف فيما بعد باتفاق فبراير 2009، والذي يتيح الفرصة للأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني، لمناقشة التعديلات الدستورية اللازمة لتطوير النظام السياسي والنظام الانتخابي، والتأصيل الدستوري لحكم مطلي واسع الصلاحيات، وتمكين الأحزاب السياسية الممثلة في مجلس النواب من استكمال مناقشة الموضوعات التي لم يتفق عليها.

وعلى ضوء ذلك وافق مجلس النواب في جلسة يوم الخميس 26 فبراير على طلب الكتل الحزبية، بتمديد مدة مجلس النواب الحالي لعامين قادمين، وبدأ باستكمال إجراءاته الدستورية مستنداً إلى المادة (65) من الدستور، وأقر مجلس النواب هذا التمديد في جلسة 27 أبريل 2009، وهو بذلك يضع المؤتمر الشعبي العام وكل الفعاليات السياسية والحزبية والمدنية أمام خيار وطني جديد، تغلب المصلحة العليا للوطن، وتراعي الظروف والمتغيرات المحيطة، التي من شأنها التأثير سلباً على مسيرتنا التنموية والديمقراطية، وتأخذ في الاعتبار الأولويات الوطنية في هذه المرحلة الدقيقة.

وعلى صعيد مكافحة الإرهاب يبذل المؤتمر وحكومته جهوداً حثيثة للقضاء على ظاهرة الإرهاب ومواجهة الجماعات الإرهابية، التي تستهدف المصالح الوطنية، وتقويض الأمن والاستقرار في اليمن والمنطقة، وتسعى إلى سمعة بلادنا، وتشكل

عامل طرد للمستثمرين. وتحوض اليمن ودول المنطقة معركة طويلة مع الإرهاب، تشمل تبادل المعلومات، ومحاصرة ومواجهة الهجمات الإرهابية، وحماية المرافق الحيوية، والمنشآت الاقتصادية الحيوية، وحماية علاقات اليمن مع الدول الشقيقة والصديقة، والحفاظ على الأمن والسكينة العامة للمجتمع، ومحاولة تجفيف منابع الإرهاب من خلال تكريس ثقافة التسامح الديني والفكري بين أوساط المجتمع، وإصلاح التعليم، وتأهيل بعض المغرر بهم من خلال الحوار معهم، وإعادةهم إلى جادة الصواب، ليعودوا أفراداً صالحين ومنجحين في المجتمع.

لكن التحدي الذي واجهته اليمن مثل غيرها من دول الجوار استلزم بذل جهود كبيرة، لإعادة تدريب وتأهيل المؤسسات الأمنية المعنية بمواجهة الإرهاب، وقد كلف ذلك اقتصاد اليمن كثيراً، من خلال تأثر قطاعات اقتصادية حيوية بصورة مباشرة بالعمليات الإرهابية، ومن ذلك قطاع السياحة، وغيره من القطاعات، فضلاً على تأثيره على تدفق الاستثمارات وضرب البيئة الملائمة لتنمية اقتصادية وطنية.

كل ذلك أوجب من المؤتمر وحكومته حشد الطاقات الوطنية الرسمية والشعبية والحزبية، من أجل مكافحة هذه الآفة، التي وضعت العالم من حولنا في دائرة الخوف والشك والريبة، وحولت الحياة اليومية إلى سلسلة من الاحترازمات والتحوطات والتوجسات، وقدمت أسوأ نموذج للتطرف نسب زوراً وبهتاناً إلى الإسلام والمسلمين، يستغله ويوظفه أعداء الأمة: لخدمة أغراضهم وأطماعهم، مستهدين مقدرات الأمة الإسلامية والعربية وجودها.

كما يواجه اليمن ظاهرة جديدة، هي ظاهرة القرصنة في المحيط الهندي وخليج عدن، والتي تطال المصالح الحيوية لبلادنا، وتهدد الممرات الدولية، وتؤثر على الاستقرار التجاري في المنطقة، وهي الظاهرة التي تنامت بفعل تداعيات الأزمة الصومالية، والانفلات الأمني على شواطئ الصومال، وإهمال المجتمع الدولي لقضيتهم، مما ضاعف من واجبات وأعباء أمننا الوطني في سبيل تأمين شواطئنا وممراتنا المائية.

وهي الظاهرة التي تنامت بفعل سقوط الدولة الصومالية، واستمرار تداعيات الأزمة، والانفلات الأمني على شواطئ الصومال، وإهمال المجتمع الدولي لقضيتهم، مما ضاعف من واجبات وأعباء أمننا الوطني في سبيل تأمين شواطئنا والممرات الإقليمية والدولية. لقد أكد اليمن مراراً وتكراراً على ضرورة معالجة القضية الصومالية، وتقديم برؤيته لمعالجتها، وشدد فخامة الأخ الرئيس على ضرورة عودة الحياة الطبيعية إلى الصومال، بما في ذلك عودة تولته المنهارة. وإزاء مواجهة التمرد في بعض مديريات صعدة بذلت الدولة جهوداً كبيرة لإنهاء التمرديين عن غيهم، وإعادةهم إلى رشدهم، إلا أنهم أصروا واختاروا الخروج على شرعية الدولة، ناشرين الفتنة، ورافضين تسليم الأسلحة والامتنال للقانون، وهو ما استلزم قيام المواطنين وبالتعاون من أبناء القوات المسلحة والأمن بواجبهم الوطني لمواجهة تلك الفتنة.

وتدخل الأخ الرئيس بما تعلقه سماحته ومسؤوليته الوطنية، أكثر من مرة، وأصدر عفواً عاماً، وأطلق سراح المعتقلين، وأمر بإعادة إعمار المناطق المتضررة جراء المواجهة، وتعويض المواطنين الذي تعرضت ممتلكاتهم للضرر، أو الذين فقدوا بعض ذويهم. وما أن أطلق سراح المعتقلين بناء على العفو العام، وسريان

مبادرة فخامة الأخ الرئيس حتى اشتعلت نار الفتنة من جديد. وقام الأشقاء في دولة قطر بسلسلة من جهود وساطة، وما أن توفّر لبعض عناصر التمرد الإيواء في قطر وفي الخارج، حتى عاد من تبقى من عناصرهم إلى خيار العنف، والمواجهة المسلحة.

ويتمن المؤتمر الجهود والتضحيات، اللتين بذلها أبناء القوات المسلحة والأمن البواسل للدفاع عن الثورة والجمهورية، وعن النظام والقانون وشرعية الدولة.

وفي المواجهات الأخيرة كان لقرار فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح إعلان إيقاف الحرب في صعدة في الـ17 من يوليو 2008 أثره الطيب في نفوس أبناء المحافظة، الذين عانوا من وبلائها والتي استمرت على امتداد خمس موجات متتالية، تسببت في تعطيل الحياة والتنمية في المحافظة.

وهو ما يضعنا الآن أمام تحد لإعادة إعمار المناطق المتضررة ومراجعة المنظومة التربوية والثقافية والفكرية، وتكريس ثقافة العصر، وتعميق قيم الاعتدال والوسطية، ونشر ثقافة المحبة والسلام الاجتماعي.

وليس ببعيد عن أحداث فترة صعدة ومثيريها ومؤججها أحداث الشعب التي جرت في بعض مناطق المحافظات الجنوبية والشرقية، والتي ظهرت تحت مسميات حقوقية مختلفة، ولأن كان مثيرو فتنة صعدة، يروجون لوضع ما قبل ثورة سبتمبر الخالدة، فإن مثيري الشعب في بعض المحافظات الجنوبية والشرقية، ممن تأثرت مصالحهم من إعادة تحقيق وحدة الوطن، ومن مناقشات الحرية والديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية، فإنهم يروجون لما قبل ثورة 14 أكتوبر المجيدة، وللوضع الشمولي قبل إعادة تحقيق وحدة الوطن، وبدفع خارجي.

وفي هذا السياق تقوم بعض العناصر المشاغبة والتمتردة والخارجة على القانون، بإشاعة الفوضى والقيام بأعمال التخريب والاعتداء على المؤسسات الشرعية، والتحرش على البغضاء والكراهية، والمساس بالأمن والسكينة العامة، ومحاولة الإساءة للوحدة الوطنية، وهي أفعال خلفتها مناقشة مرفوضة، وأجندتها خارجية مشبوهة، لا تعبر عن مواقف وآراء أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية، الذين يعنون بحقوق الوحدة وبالحرية، والفرص المتكافئة التي تقدمها لهم منظومة الحقوق والحرية السياسية والديمقراطية والمدنية، ويتمتع بها كافة أبناء الشعب اليمني دون تمييز.

كما أنهم يلغون التشجيع والدعم من أحزاب وقوى تجاه الأساليب السلمية والنكفائية للتنافس السياسي، فلجأت إلى مثل هذه السلوكيات التي يابأها العقل والمنطق والفهم السليم، ولكن فشلها على الساحة السياسية قد أعماها، فاتجهت لإشاعة الفوضى، وإثارة أعمال الشعب والتعاون مع أعداء الثورة والجمهورية والوحدة سواء كان ذلك في صعدة أو الضالع أو بعض مديريات لحج وأبين، وأنها أعمال تخضع مقترفيها وموججها للمساءلة القانونية، والردع الحاسم وفقاً للدستور والقانون.

إن ما يحدث في بعض المحافظات الجنوبية والشرقية، من دعوة إلى الماضي البغيض، أو الارتداد إلى عهد الانفصال والتشترق، واستدعاء أوضاع ما قبل قيام ثورة 14 أكتوبر ومخلفات الماضي البغيض، إنما يمثل نخوة عن قيم الثورة والجمهورية، وهو عودة مرفوضة إلى ماض تجاوزته الأحداث، وسمت فوقه الإرادة الوطنية في الثاني والعشرين من مايو المجيد بتحقيق وحدة اليمن أرضاً وشعباً وتاريخاً.

إن المؤتمر الشعبي العام وهو يقف في طليعة القوى الوطنية للدفاع عن منجزات الوطن والوحدة، ليدعو كافة القوى الوطنية ببنائاتها السياسية والاجتماعية والثقافية المختلفة، للالتفاف حول المصالح الوطنية العليا، وأن القيادة السياسية ممثلة في فخامتكم أخي الرئيس، لتجد أن الوقت قد حان لخلق اصطفاط وطني واسع يذود عن الوطن، وعن ثورته، وجمهورية، ووحده المباركة، كما أنه يوجه الدعوة إلى القوى التي تقف في المناطق الرمادية للانضمام إلى صفوف الشعب بقواه الحية والديمقراطية للدفاع عن الوحدة. وترى أن أية مواقف من شأنها دعم تيارات الانفصال والتمرد ضد الوحدة، هي جريمة كبرى في حق الوطن والشعب لا يجوز السكوت عليها، بل يجب علينا فضحها وتعريضها وكشف رموزها، وردعها واستئصالها.

وعلى صعيد النشاط الثقافي والإعلامي والإرشادي:

أولت الأمانة العامة عناية خاصة بالشأن الفكري والثقافي والإعلامي